عقدة إسرائيل الإنتخابية

بقلم عاموتز عسائيل (المحرر التنفيذي السابق لصحيفة الجيروزاليم بوست، وزميل ملحق في مركز شاليم)؛ شتاء 2008

وصلت الأزمة السياسية الإسرائيلية الى نسب تنذر بالخطر. إذ لم يكن في تاريخ البلاد مطلقاً حالة فضائح كتلك الموجودة اليوم، حيث يمر الرئيس السابق، رئيس الوزراء الحالي، وأولئك الذين عينهم اصلاً بصفتهم وزراء للمالية والعدل، ورئيس سلطة المداخيل الضريبية، بمراحل مختلفة من التحقيق الجنائي، بالإضافة الى لائحة إتهام أو إدانات بشأن جرائم تتسلسل بدءاً من سوء السلوك الجنسي والإحتيال الضريبي وصولاً الى عملية التوظيف المحمية غير القانونية والإختلاس. إن الساحة السياسية، وبشكل واضح، في حالة من التدهور الأخلاقي الشديد.

إذن، ليس مفاجئاً أن إيمان الشعب الإسرائيلي بنزاهة وإستقامة مؤسساته الحكومية يضعف بسرعة. هذا الشعور النفَّاذ بالإنحطاط والفساد لم يتشكل ويتكوَّن إلا بسبب حرب لبنان الثانية، التي أخفق السياسيون الإسرائيليون فيها بمهمتهم الأكثر حيوية: الدفاع عن الأمة ضد تهديدات خارجية. هذا الفشل رفع أسئلة ليس فقط حول أخلاقياتهم ، وإنما حول كفاءاتهم. علاوة على ذلك، إن وفرة القيادة الممتازة في أماكن أخرى في إسرائيل – على سبيل المثال، في قطاع الأعمال، التكنولوجيا، والعلوم- تجبر المرء على التساؤل عن سبب عدم إمكانية العثور على القيادة حيث الحاجة هي في أشدها.

في مكان ما تتعلق آمالهم بتغيير القيادة. مع ذلك فهي بالكاد بتلك البساطة: فعدم الكفاءة والحماقة وضخامة الفساد المتكشف حالياً، وإختراقه لكل مستويات الحكومة الوطنية والمناطقية، والإصرار المستمر على ذلك حتى في وجه الإشمئزاز الشعبي الواسع يجبرنا على التفتيش عن تفسيرات أخرى تتجاوز ظروف اللحظة.

يعرض مراقبون مهتمون تفسيرات عديدة لمصائب إسرائيل الحالية. إذ يشير البعض الى روابط إجتماعية حميمة مفرطة بين رجال أعمال وسياسيين. ويشير البعض الى إستبدال القيم الأساسية الجماعية المميَّزة لإسرائيل بمبدأ الفردانية الجديد، وهو مبدأ يضع المصلحة الشخصية فوق كل إعتبار آخر. ولا يزال آخرون يضعون اللوم على اللين والتساهل الثقافي تجاه إستغلال السلطة. بالواقع، إن جذور الضائقة السياسية الحالية لإسرائيل ليست أخلاقية ولا إيديولوجية، إنما بنيوية: تحديداً النظام الإنتخابي الفريد لإسرائيل.

تحافظ إسرائيل على النموذج الأشد تطرفاً للنظام الإنتخابي النسبي في العالم، أما النتائج فليست بأقل من كارثية. فهذا النظام كان يستنزف طاقات إسرائيل السياسية لعقود: جعل النقاش المحلي راديكالياً، أضعف الإقتصاد، أعاق التخطيط الطويل الأمد، تسبب في وقف عمل الحكومة، أربك مجالس الوزراء، حرَّف الموازنات عن مساراتها، أضعف رؤساء الحكومات، زعزع الحكومات، مكن أشخاص مجهولين وغالباً غير كفوئين من تحقيق مبتغاهم بالوصول الى مواقع ذات مسؤولية ونفوذ كبيرين، وجعل المسافات بين الأقسام التشريعية والتنفيذية للحكومة غير واضحة. أما الأمر الأهم ربما، فهو أن هذا النظام قد أدى بأشخاص موهوبين، محترفين، أخلاقيين وكاريزميين الى التخلي عن الميدان السياسي لأشخاص عاديين، غير مبدعين ولا يملكون كاريزما يشغلون الساحة السياسية حالياً. إن مساهمة النظام السياسي بأزمة القيادة والحكم الحالية لإسرائيل خطيرة وقد تكون حاسمة. لقد حان الوقت الآن إذن لسبر غور عيوب هذا النظام الإنتخابي ودرس إستبداله – قبل أن يصبح الوقت متأخراً جداً لذلك.

تاريخياً، تقع الأنظمة الإنتخابية ضمن تصنيفين عامين: التمثيل النسبي والأكثرية النسبية. وغالباً ما يتم الرجوع للأول بالكلمة المختصرة PR (Propotional representation)، والثاني معروف بنظام التصويت الأكثري. إن نظام التمثيل

النسبي، بصيغته الأنقى، يوزع السلطة بين الأحزاب السياسية وفقاً للنسبة المئوية للأصوات الكلية التي تناله هذه الأحزاب في عملية إنتخاب واحدة على إمتداد مساحة الوطن. وبالمقابل، وبظل نظام التصويت الأكثري، يقترع الناخبون لصالح مرشحين يتنافسون في إنتخابات المحافظات. أما المرشح الذي ينال أكثرية الأصوات فيُعلن بأنه الفائز بالإنتخابات. وهذا معروف بآلية " الأول يفوق المنصب قوة وتأثيراً" أو " الفائز يأخذ كل شيئ". بالواقع،هذا يعني بأن الأصوات المقدمة لمرشحين خاسرين هي، وببساطة، أصوات منبوذة. لذلك، فإن نظام النسبية يحاول تمثيل الإرادة الجماعية للشعب بأقصى حد من الدقة، في حين يحاول النظام الأكثري ضمان الإستقرار من خلال نتائج حاسمة.

يعود التفكير بالنظام النسبي بمصطلحاته النظرية الى " المؤتمر الوطني الفرنسي" (1792- 1795). فالمصطلح نفسه ظهر الى السطح في العقد السابق، في "المؤتمر الدستوري الأميركي"، رغم أنه لم يكن في سياق نقاش النظام النسبي بذاته، وإنما في سياق مأزق حقوق الولايات. أما تبعة ذلك النقاش – إنشاء نظام مؤلف من مجلسين تشريعيين، الذي وفقاً له يعكس أحد المجلسين حجم سكان ولاية محددة ويتجاهله آخر- فقد أنتج أيضاً نظام أميركا، " الأول يفوق المنصب قوة وتأثيراً".

أما على مدى النصف الثاني من العقد، فقد إستمر مؤيدون مثل المثقف الإنكليزي توماس رايت هيل، المشرّع السويسري فيكتور بروسبر كونسيديرانت، ووزير المالية الدانمركي كارل أندريه صنع قضية التمثيل النسبي. في كل الأحوال، لم يصبح نظام التمثيل النسبي بؤرة نقاش بارزة إلا مع نشر كتاب " آلية التمثيل" للكاتب توماس هير، نقاش أقحم الفيلسوف جون ستيوارت ميل في معارضة مباشرة ضد رجل الإقتصاد والتر بيغهوت.

تم تقديم مناقشات ميل لصالح التمثيل النسبي في كتابه " إعتبارات حول الحكومة التمثيلية"، المنشور في العام 1861، الذي إمتدح فيه فكرة النسبية لأسباب متنوعة. أولاً، لقد آمن بأن هذه الفكرة ستسهل التمثيل السياسي " لكل أقلية من الأقليات في الأمة كلها". علاوة على ذلك، وبحسب ما إدعى ميل، فإن المشرّع المُنتخب وفق النظام النسبي سيمثل دائرة ناخبة إرادية من داعمين حقيقيين معروفين بمعتقداتهم السياسية، بدلاً من دائرة إنتخابية عشوائية إعتباطية محددة بالصدفة الجغرافية. أما النظام الأكثري، بحسب ميل، فيجبر السياسي على تمثيل كل الناخبين ضمن محافظة معلومة، بما في ذلك أولئك الذين صوتوا ضده؛ بظل نظام التمثيل النسبي، على كل حال، "سيكون كل عضو من أعضاء مجلس النواب الممثل لدائرة إنتخابية مجمعة عليه". أما الأمر الأهم بالنسبة لميل، فهو أن هيئة حاكمة مُنتخَبة وفق النظام النسبي سوف تصحح وتعالج عيوب وأخطاء النظام الأكثري، الذي تفرض فيه أكثرية نسبية إرادتها على مجموعات من الأقليات أصغر وغير ممثّلة. إن " الظلم وإنتهاك المبادئ،" أكد ميل قائلاً، " ليسا أقل فظاعة لأن أولئك الذين يعانون بسببهم هم أقلية".

أما مزاعم بيغهوت فقد تم نشرها بعد سنوات قليلة لاحقاً في " الدستور الإنكليزي". إذ إحتج بيغهوت بالقول بأن التمثيل النسبي سينظر الى إنتخاب "رجال الحزب بشكل رئيسي". فأولئك الذين يتوجونهم " لن يتطلعوا الى الإستقلال، وإنما للذل والتبعية." وفي النهاية، سيتوصل البرلمان لأن يتشكل من "سياسيين حزبيين منتقون من قبل لجنة حزبية وملتزمين بعنف حزبي." أما الأسوأ بعد، فهو أن النظام النسبي – أو " الخطة الإرادية"، كما دعاها- " غير منسجم مع الإستقلال الخارجي العرضي لبرلمان كما أنه غير منسجم أيضاً مع التحديث الملازم له – وهما، كما رأينا، شرطان حيويان للإحتمال الصرف لحكومة برلمانية."

لقد ظل الجدل نظرياً الى حد كبير، حيث أن إنكلترا، التي ركز الجدل عليها، لن تخوض تجربة التمثيل النسبي. في كل الأحوال، تم تجدد النقاش المتصل بوضوع التمثيل النسبي في القرن العشرين، بعدما خاضت قوة كبرى تجربة إحدى أنقى تنوعات هذا التمثيل. أما القوة فكانت إلمانيا ويمر.

تم تمرير قانون 27 نيسان 1920 الإنتخابي الفريد لجمهورية ويمر، الذي تم تقديسه لاحقاً في المادة 22 من دستورها، على خلفية هزيمة وطنية وإلتباس إجتماعي. وبالرغم من خضوعه للنقاش، فقد تمت المصادقة عليه من دون إهتمام شعبي كبير. وفي زمن ما، عندما كان متنورون مثل ماكس ويبر وتوماس مان مجبرين على التبشير والدعوة الى مفاهيم ديمقراطية أساسية كهذه بصفتها المقاييس الأساسية للحياة السياسية وإستجابة لرغبة باطنية وإمكانية حلول الوطنية مكان المَلكية، لم يكن الشعب الإلماني مستعداً للنقاش حول آليات الديمقراطية. أما البعض، على كل حال، فقد حذروا من أن خيار ويمر بنظام نسبي صارم سيثبت شؤمه.

قسم نظام ويمر الإنتخابي إلمانيا الى 35 منطقة كان يتم فيها الإدلاء بالأصوات لصالح قوائم مرشحين معبأة من قبل الأحزاب الوطنية. فمع سكان إلمانيا البالغ عددهم 62.4 مليون نسمة، والمقاطعات الإنتخابية التي يبلغ متوسط عدد ساكنيها 1.7 مليون نسمة، كان الحزب بحاجة إما الى نيل 60.000 صوت في كل مقاطعة وإما الحصول على 60.000 صوت فائض يتم الحصول عليهم من مناطق عديدة متاخمة للدخول الى الـ "ريخستاج"(Reichstag). بعدها بالإمكان

الحصول على عدد أكبر من المقاعد وذلك بـ 30.000 صوت فائض مجموعين من أي مكان من الجمهورية. لقد ضمن هذا النظام، تقريباً، أن لا يكون هناك أصواتاً مهدورة، لكنه أسس أيضاً المدخل للإنتخاب بنسبة 0.04 بالمئة كحد وسطي. وقد ضمن هذا الأمر، وبشكل فعال، بأن أي حزب سياسي، تقريباً، ومهما كان صغيراً، سيُمنح شكلاً ما من التمثيل، وبذلك يحصل على سلطة سياسية في تشريع ويمر.
إن جرأة هذه التجربة السياسية وفشلها ال كان عرضة لنقاش ساخن بين أوساط العلماء السياسيين. وكان أحد الذين شهدوا بزوغ جمهورية ويمر وإنحلالها، فرديناند أ. هيرمنز، القيادي وأشد المعارضين للتمثيل النسبي. فبإستشهاده بتحذير المنظّر الإجتماعي الإلماني فريديريك نومان من أن التمثيل النسبي سيجعل من إستقرار جمهورية ويمر الحديثة العهد مسألة مستحيلة، قدم هيرمنز تحليلاً حكيماً لعوائق وعقبات نظام التمثيل النسبي: راديكالية وتطرف الأحزاب السياسية، تدهور النخبة السياسية، إنحلال الديمقراطية الداخلية للأحزاب، نضوب الحيوية السياسية الكلية، تضاؤل الفرصة السياسية بالنسبة للشبان، وفي النهاية، الجمود كامل النظام السياسي.
وقد إفترض هيرمنز بأنه، في حين أن نظام التمثيل النسبي يحترم المبدأ الديمقراطي بالإختلاف والتنوع الإيديولوجي، فإن نسبة السقف المئوي المتدني لنظام التمثيل النسبي المتعلق بالإنتخابات تجعل من السهولة بمكان بالنسبة لأحزاب سياسية لا تمثل الإتجاه السائد في المجتمع، بما فيها حركات راديكالية، دخول البرلمان. ومن ثم يدعم هذا النظام نشاط هذه الأحزاب – مهما كانت مزعزعة للإستقرار – بدفع الرواتب لمسؤوليهم، إعطائهم منصة سياسية لخطابهم المثير والملتهب، وحمايتهم من أعمال القمع القانونية بمنحهم الحصانة البرلمانية. وبحسب هيرمنز، فإن ذلك يسمح لحزب راديكالي صغير بالإنغماس والإنخراط بـ " "تطلعات ومواقف عالمية" لم يتم إختبارها مطلقاً بالـ "الحقائق العنيدة للخبرة الحقيقية"، بالواقع " نشر حياة من صنع خياله الخاص." أما النتيجة فهي سلطة من دون مسؤولية. وبالمقابل، فإن الناخبين في نظام الأكثرية يتجنبون الراديكالية لأنهم يميلون الى تأسيس خياراتهم السياسية على قاعدة إعتبارات عملانية وهواجس محلية بدلاً من إيديولوجية بعيدة عن الواقع ويصعب فهمها. لذا فإن الأحزاب السياسية العاملة بظل نظام كهذا مجبرة على طرح مرشحين يميلون، رغم نزعاتهم اليمينية أو اليسارية، الى الوسط البراغماتي. فإن لم تفعل ذلك، فإنها لن تكون قادرة على قيادة نوع الإجماع المستقر الذي يعتبر مستلزماً أولياً للإنتخاب بظل نظام الأكثرية.
علاوة على ذلك، ولأن التمثيل النسبي يريح السياسيين من الحاجة للتودد للأكثرية، فإنه يكون، وبشكل حتمي، باعثاً على صعود أحزاب ذات إهتمام خاص، يكون أعضاءها في البرلمان " ملتزمين بإعتبار المصلحة الواحدة فقط." وبالنتيجة، فإن القضايا الوطنية الكبرى يتم تجاهلها وذلك لفتح الطريق أمام إهتمامات إقتصادية ضيقة لدائرة صغيرة من الناخبين. بعض هذه الأحزاب لا خطط عملانية لديها لإدارة بلد، مركزة بدلاً من ذلك على أجندة " سياسة الإكتفاء الذاتي الإجتماعي" التي هدفها المحافظة على تقسيم حزبي لجماعة من المجتمعات مختلفة عن بعضها بالأخلاقيات والمرتبة والدين وعوامل أخرى توحد عمل هذه المجموعة بين أعضاء الحزب، بما في ذلك تأسيس مؤسسات إجتماعية – بدءاً من النوادي الرياضية وصولاً الى روضات الأطفال – وذلك لتكبيل العناصر الناخبة بالحزب بصرف النظر عن التطورات الخارجية. علاوة على ذلك، تصبح أحزاب كبيرة ، وبالتدريج، خاضعة وخانعة لأحزاب ذات مصلحة خاصة، أولاً بوضع ممثلي المصلحة الخاصة على قوائم مرشحيها، ومن ثم بالتخلي عن نفسها لصالح أساليب وأنماط الهواجس المتناقضة لهذه الأحزاب. وفي النهاية، تخسر الأحزاب الكبيرة وحدتها، ولذلك فإنها تخسر قدرتها على القيادة بفعالية.
وبالنتيجة، وبحسب هيرمنز، فإن التمثيل النسبي يُضعف ويُفسد النخبة السياسية للوطن. وفي حين أن " كل شيئ في نظام الأكثرية يعتمد على رأي الناخب من حيث صلاح المرشح"، فإن المرشح في النظام النسبي "لا يحتاج لأن يكون ذلك النوع من الرجال الذي يجتذب أكثرية المواطنين." بدلاً من ذلك، يجب أن يكون مقبولاً فقط من قبل مجموعة الأقلية المعيَّنة التي يمثلها. وبالنتيجة، فإن " البلد يكون محروماً من خيرة مادته القيادية".
وفي نفس الوقت، أكد هيرمنز قائلاً، يشعر الناخبون بأن لا حول لهم ولا قوة، بما أنهم "لا يستطيعون إعتبار أي مرشح محدد على أنه *مرشحهم*، كما يفعل الناس في دائرة إنتخابية لعضو واحد." وبشكل مشابه، لا يمكن لمرشح على قائمة حزبية إعتبار أية مجموعة معينة على أنها "ناخبة له"، بما أن هؤلاء الناس الذين إنتخبوه قد صوتوا بالواقع لحزبه ككل. وزيادة على ذلك، فإن هؤلاء المسيطرون على السلطة الهرمية للحزب " سيعيدون تعيين بعضهم بعضاً من إنتخاب الى آخر وصولاً الى أعلى المراتب على قائمة الحزب،" ما يجعل إدخال السرور على كبار الحزب بالنسبة لمرشح محتمل أمراً أهم بكثير من القتال في سبيل خطه ومعتقداته السياسية. أما النتيجة النهائية فهي الإستيلاء التدريجي لنظام الحزب من قبل أشخاص ممتثلين للقواعد والأعراف بشخصياتهم، بدلاً من أشخاص طموحين، مستقلين، أو محفزين ذاتياً.

هذه الظاهرة لا تشجع على تجديد شباب الحزب، لأن الحرس القديم للحزب سيرفضون حتماً التراجع والنزول عن قمة القائمة وسيكون الأعضاء الأصغر سناً مجبرين على التملق لكسب رضا المحنكين لمنحهم مكاناً ما على القائمة بأية طريقة. هذا يزيل أي حافز لدى السياسيين الشباب لتحدي الحرس الأكبر سنا، يبدد روح القتال الطبيعية للجيل الجديد من الناشطين الحزبيين، ويسهل صعود صغار الأجهزة الحزبية من ذوي الشخصيات الضعيفة والخانعة. وحتى لو لم يكن ناشطو الحزب الشباب مائلين للخنوع في المقام الأول، فإن عليهم أن يتعلموا أن يصبحوا كذلك إذا ما كانوا يريدون أن البقاء سياسياً. ونتيجة لهذه العوامل، فإن هرمية الحزب التسلسلية تتحجر لتتدهور وتتقهقر في النهاية.

إن الضرر اللاحق بالحكم قاس تحديداً، حيث أن التمثيل النسبي يُقلص أولاً وفي النهاية يدمر الأكثريات البرلمانية. وبما أن أي إنتخاب مفروض ومحدد سينتج نتائج مختلفة للغاية، فإن الناخب لا يظهر مطلقاً بتصريح واضح جماعي حول القضايا المطروحة آنياً.ففي الصباح الذي يلي إنتخاب ما سيدَّعي كل حزب بأن برنامجه يعبر عن إرادة الشعب، في حين إن إرادة الشعب لم يتم التعبير عنها أبداً في الواقع. في الحقيقة، ما أن يتم إنتخابهم، حتى يقوم صناع القانون بما يسرهم.

ولجعل الأمور أسوأ، يخلق التمثيل النسبي إئتلاف حكومات " لا تشكل وحدة عضوية، وأي شيئ يمثل عمل فريق حقيقي هو أمر مستحيل". فأعضاء مجلس الوزراء سيفكرون بمصطلحات حزبية بدلاً من الوطنية. فرئيس الوزراء لا يمكنه أن يكون قائداً، إنما الأول بين متساوين.

"لديه تأثير ضئيل في إنتقاء وزراء الحكومة، وقد يحدث حتى أن يضع حزب ما رجلاً في منصب وزاري بنيَّة واضحة وجلية بإستخدامه ككابح لرئيس الوزراء ومنعه من ممارسة أية سلطة حقيقية." وفي النهاية، "يعمل مجلس الوزراء بطريقة تشبه كثيراً الطريقة نفسها التي يعمل بها مؤتمر دولي." وبالنتيجة، غالباً ما يتراجع الإئتلاف الحكومي عن الإقبال على معالجة أسئلة حيوية بالمطلق؛ إنهم ، وببساطة، يتركون الأمور تنحرف وتتراكم.

كان إنتقاد هيرمنز لنظام التمثيل النسبي لجمهورية ويمر، ولسوء الحظ، ذي أرضية متينة بالواقع. فبين تبني قانون 1920 الإنتخابي وصعود هتلر الى السلطة في العام 1933، أجرت إلمانيا ثمانية إنتخابات عامة. إن السهولة التي تمكنت بها أحزاب من دخول الـ "ريخستاغ" جعلتها تنمو وتتضاعف، من 10 في العام 1919 الى 15 في العام 1928. في هذه الأثناء، كان لدى الأحزاب المنتخبة وفق النظام النسبي عدم إكتراث متأصل بالتعاون، ما سرَّع من صعود وسقوط حكومات إئتلاف، والتي كان هناك منها 20 حكومة ما بين عامي 1919 و 1933. وقد ضمت هذه الحكومات، بحسب العادة، أخصام لا سبيل الى تهدئتهم، كالمؤيدين لحقوق الشعب، والمؤيدين للأنظمة الصناعية أو الجمهورية والملكية، الذين نادراً ما وجدوا أرضية مشتركة حول أية قضية. هذا النزاع والفرقة الفطرية شلت، وبفعالية، الحكومة الإلمانية، ما سمح لأحزاب متطرفة – تفاقمت شعبيتها بسبب النظام النسبي – بزيادة قوتها ونفوذها عن طريق مهاجمة الوضع القائم. وبالواقع، فإن إنتخابات 1930،التي قام بها الحزب النازي بإختراقه الكبير من 12 مقعداً الى 107 مقاعد، كانت لتنقلب بشكل مختلف جداً لو أنها لم تكن وفق نظام ويمر النسبي.

لقد تعلمت قارة أوروبا درساً من كارثة ويمر، وبعد الحرب العالمية الثانية تجنبت عمداً، عموماً، هذه الصيغة المتطرفة من التمثيل النسبي. وتبنت إلمانيا الغربية، ومن ثم إلمانيا ما بعد إعادة توحيدها، نظاماً يكون فيه نصف مشرعيه منتخبين مناطقياً والنصف الآخر منتخبين وطنيا. بالواقع، وعدا قلة من الإستثناءات الحافلة بالقصص – مثل إيسلاندا، التي يعتبر تعدادها السكاني البالغ 313000 نسمة بالكاد يشكل تعداد مدينة صغيرة – تبنت ديمقراطيات متمرسة ذات خبرة، عموماً، نظاماً تعددياً مخلوطاً أو كاملاً، والذي وفقاً له يجب، على الأقل، على نصف العدد الكلي للمشرعين التسابق، شخصياً، للإنتخاب في محافظات إقاماتهم.

إن نظاماً نسبياً تاماً – نظام لا يقدم للناخبين أي شيئ ما عدا قوائم حزبية وطنية، ويفتقر الى أي عنصر مناطقي- لم يتواجد حتى في إلمانيا ويمر، وغير موجود في أي مكان آخر في ديمقراطيات اليوم الهامة.

غير موجود في أي مكان، ما عدا في إسرائيل.

يعمل الإنحطاط المتسارع للحياة السياسية الإسرائيلية كحجة باعثة على الأسى لإنتقاد هيرمنز للتمثيل النسبي. إن المشاكل نفسها معروفة جيداً: الكنيست متصدع بشكل مثيرللسخرية؛ تتغير الحكومات كل عامين كمعدل وسطي ويحدث إنقلاب وزاري في خطوة متسارعة مربكة؛ التنافس والنزاع المستمر، الفساد، محاباة الأقارب في المناصب والأعمال والتوظيف أمور مألوفة وعادية؛ المخططات السياسية الطويلة الأمد، مثل خطة ويسكونسين لأسواق العمل،خطة دوفارت لإصلاح النظام المدرسي، أو اللأ إحتكار لشركة الكهرباء يتم تعديلها بشكل مفاجئ وكذلك إعاقتها وأحياناً توقيفها من قبل وزراء واصلين حديثاً. علاوة على ذلك، يفتقر وزراء إسرائيليون، وبشكل متكرر، الى خبرة إدارية ولذلك فإنهم غالباً ما يكونوا

متغطرسين ومستبدين. فهم يديرون بإنتباه شديد وبأدق التفاصيل التعيينات ومخصصات المشاريع الحكومية على حساب التخطيط الطويل الأمد الذي يعتبر واجبهم كما يعتبر مطلباً ومصلحة وطنية.
وبالنتيجة، يُنظر الى أروقة القدس السياسية على أنها تفتقر الى الرؤية، الكاريزما، المسؤولية، والإنجاز، الأمور التي أصبحت مألوفة وعادية في حجرات إجتماعات المجالس المشتركة لتل أبيب. أما الأمر الأكثر شؤماً فهو أن نسبة حضور الناخبين تنحدر بشكل ثابت، لتصل الى أدنى مستوى لها، والتي بلغت 63.2 بالمئة في الإنتخابات العامة الأخيرة. وقد شملت هذه النسبة عدداً ضخماً من الناخبين الشباب لصالح حزب المتقاعدين " جيل"، وآخرين عن طريق التصويت لصالح "آل ياروك"، وهو حزب ذي قضية واحدة تؤيد رفع العقوبة الجنائية عن مخدِّر الماريجوانا.
لذا لا يجب أن يكون مفاجئاً قيام الشباب الإسرائيلي الموهوب، على الأرجح جداً، بتوجيه طموحاته نحو الصناعات ذات التقنية العالية، الأعمال، المجتمع الأكاديمي، أو الإختصاصات الحرة بدلاً من التوجه نحو السياسة. فبظل النظام الحالي، من المرجح أن لا يفعلوا ذلك أبداً، بما أن هذا النظام يتطلب إنتقاؤهم من قبل زعماء ورؤساء أحزاب سياسية ثانوية وصولاً الى المحترفة. وكما كان بيغهوت قد تكهن بشأن التمثيل النسبي عموماً، فإن السياسيين الإسرائيليين هم " رجال أحزاب أساساً"، وبذلك فإنهم " لا يتطلعون الى الإستقلال، وإنما الى الخضوع والتبعية." وبالنتيجة، يتجنب القادة الشباب الموهوبون عمداً السياسة، ويكون الأفراد الذين يدخلون الحياة السياسية فعلاً مادة قيادية نادرة. أما الشاهد على ذلك فهو حجم الإنتقاد لسياسيين إسرائيليين الذين هم إما حاملو محفظة يد لسياسيين آخرين وإما أولاد مشرعين بارزين – ما يدعى بـ "الأمراء".
وفي تصنيف يخصهم، هناك جنرالات إسرائيل المتقاعدين، الذين تعتبر مكانتهم الفريدة في الحياة السياسية الإسرائيلية ليست فقط، كما يفترض معظم الناس، نتيجة ثانوية لصراع البلاد العسكري الجاري مع جيرانها. إنه أيضاً نتيجة عيوب النظام النسبي. لقد كان الجنرالات المتقاعدين شيئاً ثابتاً دائماً في الكينيست على مدى العقود الأربع الماضية لأن السياسيين الباهتين الممتهنين لهذه المهنة – "رجال أحزاب" نظام التمثيل النسبي – بحاجة لهم لخلق الإنطباع بأن قوائمهم تقدم الكاريزما التي هم أنفسهم يفتقرون إليها. في كل الأحوال، وما أن يعترفوا بالنظام، سرعان ما يُشترط على الجنرالات أيضاً، خدمة رؤساء الأحزاب والمنتديات، وذلك غالباً عن طريق الحماية السياسية لتوزيع الوظائف. ومع ذلك هناك ما هو أسوأ، ففي حين أن الجنرالات، وبحسب ما هو مألوف، موهوبون بمهارات القيادة، فإنهم يفتقرون، وعلى الدوام، لمفتاح حل المشاكل سياسياً. وبالرغم من إمتلاكهم الجيد للمعلومات حول قضايا الأمن الوطني، فإنهم يفتقرون، وبشكل ساطع، للمعلومات فيما يخص القضايا المحلية الأساسية. ففي نظام محافظاتي، سيفشل معظمهم بالإنتخابات، لأن الناخبين سيتوقعون منهم مناقشة الهواجس المحلية مثل رواتب المعلمين، العناية الصحية، وفواتير الكهرباء قبل تسليتهم بإضاءات على تساؤلات السلم والحرب الكبرى.
بالواقع، إن الحقيقة الأساسية لمعظم الديمقراطيات الغربية، التي فيها يبدأ السياسيون بحوار ثابت ودائم مع الناخبين المحليين ، ويعتمدون عليه، لم يصل الى إسرائيل بعد. فالسياسيون المحليون – سواء كانوا تكنوقراطيين أو جنرالات سابقين – ليسوا عرضة للمحاسبة أمام ناخبيهم ، وإنما أمام بضعة آلاف من أعضاء لجنة أحزابهم المركزية، أو الأسوأ، أمام قائد واحد صاحب كاريزما يختار شخصياً قائمة الحزب.
أما الأسوأ أيضاً، فهو إضعاف نظام التمثيل النسبي لقدرة الحكومة الإسرائيلية على معاجة قضايا مثيرة للجدل لكنها مع ذلك حيوية. وتبرز لحظات مصيرية بهذا الخصوص. على سبيل المثال برنامج الإستقرار الإقتصادي: ففي حين كانت الخطة مقدمة من قبل وزير المالية في حزب الليكود إسحق موداي وكانت من ضمن خط حزبه المؤيد لإعلان مبادئ السوق الحرة، فقد تم الإعتراض عليها مع ذلك من قبل أعضاء الليكود في الكينيست (MKs) الذين كانوا مجبرين بسبب أقلية موجودة في فئتهم على معارضة إجراءات مثل قطع الإعانات الغذائية، تجميد أجور القطاع العام، ورفع نسب الفوائد. ولحسن الحظ، نالت الخطة في النهاية موافقة مجلس الوزراء بالرغم من معارضة المؤيدين لحقوق الشعب، وأنقذت الإقتصاد الإسرائيلي من كارثة. ومع ذلك فإن هذا المجهود، وبالرغم من ضرورته، كان ليُخمد تقريباً بسبب التأثير المبالغ به لمِنح النظام النسبي لمجموعات المصلحة الخاصة الصغيرة.
واجهت معالجة الكنيست لمأزق محافظات إسرائيل الإدارية منذ حرب الأيام الستة معاناة من نفس العلة، بنزوع نظام التمثيل النسبي الى مكافأة التطرف وعدم تشجيع الإجماع العام. ويمكن للمرء أن يكون سعيداً أو لا مع زيادة تجمعات الثمانينات الإستيطانية أو إتفاق أوسلو في التسعينات، لكن لا يمكن أن يكون هناك جدال بشأن حقيقة أن كليهما كانا من وحي المجموعتين البرلمانيتين الإضافيتين "غوش إيمونيم" و " السلام الآن"، على التوالي، اللتان خصصتا ما يجب أن يكون عليه النقاش السياسي المدني والبراغماتي وجعله نقاشاً راديكالياً – وكان بداية كذلك. هذه الحركات إستفادت من

الإنقسامات الدائمة والمستمرة المتأصلة في المشرِّع المنتخب وفق النظام النسبي لخلق الإنطباع الخاطئ بأن البلد كان منشطراً نزولاً حتى الوسط بين خيارات متطرفة.

لم يعمل نظام التمثيل النسبي لإسرائيل على جعل المواقف السياسية راديكالية فقط، لقد جعلها رخيصة أيضاً. ففي العام 1994 قرر 3 مشرعين من حزب " تزوميت" مساندة عملية أوسلو مقابل مقاعد لهم في الحكومة، لينقذوا بذلك سياسة عارضها ناخبوهم بقوة، كما كان قسم كبير من الوسطيين قد تخلوا عنها آنذاك. أما المنشقون من حزب " تزوميت"، الذي أجيز لقائده الدخول الى المجلس الوزاري الأمني لرابين، وأمضى لاحقاً عقوبة بالسجن لتهريبه المخدرات، فقد كانوا قابلين لدولبة وتعامل كهذا لأن التمثيل النسبي قدم لهم توليفة فريدة من المجهولية والنفوذ، وهو ما كانوا ليتمتعوا به في نظام محافظاتي.

أخيراً، وبما أن النظام النسبي لا يتطلب خدمة الموكّل فإن المشرعين الإسرائيليين غالباً ما ينظرون للمقعد البرلماني على أنه ليس أكثر من رفاص للوصول الى المكتب التنفيذي. بالواقع، وفي أذهان معظم المشرعين الإسرائيليين، ليس هناك من معنى للموضوع بالنسبة للسياسي إن كان الأمر لا ينتهي بتتويجه في تعيين كهذا. وبالنتيجة، فإن الضغط من قبل هؤلاء الذين لا يزالون خارج القسم التنفيذي على أولئك الموجودين في داخله الآن منظم كي يتواصل ويتصاعد، لتزداد بذلك أرجحية تعيين مسؤولين بغض النظر عن الجدارة، إستبدال وزراء على الرغم من سجلهم، إنشاء وكالات بصرف النظر عن الضرورة لذلك، وسقوط حكومات قبل الأوان بصرف النظر عن الإرادة الشعبية.

كيف وصلنا الى هنا؟

لقد ولد النظام الإنتخابي الإسرائيلي في لحظة أزمة شديدة. ففي تشرين أول عام 1948، ومع حرب الإستقلال التي كانت لا تزال تتحرك بقوة وعنف، قام رئيس لجنة الإنتخاب، "ديفيد بار راف هاي"، بإرسال تقريره الى الكنيست المؤقت حول التحضيرات للإنتخابات العامة الأولى لإسرائيل:

أمضت اللجنة وقتاً قليلاً في إستكشاف بدائل نظرية، حتى في الوقت الذي يدعم فيه بعض الأعضاء من حيث المبدأ نظام المحافظات... وتوصل كل الأعضاء تقريباً الى أن هذا الجدل في هذه الإنتخابات وبظل الظروف الحالية، من الحرب والتحرك الكبير، غير مهم. فإذا أردنا أن تنفيذ عملية إنتخاب بسرعة فليس أمامنا خيار سوى إختيار نظام نسبي وطني. إن أي نظام آخر سيتطلب تحضيرات أكثر تعقيداً بكثير وسيكون من المستحيل تنفيذه بغضون فترة قصيرة من الوقت.

وكما تنبئنا هذه الفقرة المختصرة وبإحاطة، فقد تم إرتجال أسس نظام إسرائيل الإنتخابي بظل ظروف غير عادية. فمع الدولة اليهودية الفتية التي كانت لا تزال تقاتل لأجل إستقلالها، فاقت أهمية الحاجة للقيام بتوحيد سيادتها الحديثة العهد بإنتخاب برلمانها الأول، وبسرعة، أهمية أية هواجس حول آليات نظام إسرائيل السياسي، ولم تترك وقتاً حتى لدراسة نوع المناقشات الدستورية الشاملة التي ترافقت مع تأسيس معظم الديمقراطيات الحديثة الأخرى.

وكونه إبتُدع بظل الإنتداب البريطاني لإنتخاب شبه البرلمان، الـ "يشوف"، (المجتمع اليهودي ما قبل الدولة في فلسطين تحت الإنتداب البريطاني)، فقد تطلب النظام النسبي لإسرائيل أحزاباً سياسية لإنجاز قوائم مرشحين وفق بطاقة وطنية، من دون تمثيل محلي من أي نوع كان. وبظل ظروف ما قبل 1948 كان هذا نظاماً معقولاً ومنطقياً، بما أن الـ "يشوف" كان صغيراً جداً، ولم يكن ممثلوه المنتخبين سياديين، كما أن تمثيل المجتمعات والإيديولوجيات التي لا تعد ولا تحصى، كما أجازها النظام النسبي، بدت عادلة وعملية. في كل الأحوال، سرعان ما أثبت التاريخ لاحقاً أن النظام غير ملائم.

ولم يكن رجل الدولة الإسرائيلي الأول الذي أصدر تحذيراً صريحاً حول العيوب المتأصلة في النظام النسبي وتأييد إستبداله سوى ديفيد بن غوريون، الذي حاول منذ تشرين أول 1948 تمرير قرار وزاري لصالح إنتخابات وفق النظام الأكثري مبني على النموذج البريطاني. وقد آمن بن غوريون بأن التمثيل النسبي أدى الى خلق أحزاب سياسية كثيرة جداً، لن يكون أي منها كبيراً كفاية لتشكيل أكثرية في الكنيست، والتي ستكون مجبرة على تقاسم السلطة بطرق تشل صناع السياسة. أما الأسوأ من ذلك، فهو أن النظام سيغذي حالة عدم إستقراره هو، بما أنه سمح لأحزاب صغيرة– وشجع بالواقع – إسقاط الحكومة خدمة لمصالحها الحزبية الخاصة. وبالرغم أن هواجس بن غوريون قد أثبتت لاحقاً أنها كانت نبوءة، فإن تم رفض خطته الإصلاحية المقترحة بشكل تام من قبل الأعضاء الدينيين لمجلس الوزراء، الذين كانوا مقتنعين ، لأسباب جيدة، بأنهم سيخسرون السلطة والنفوذ السياسيين بظل نظام مبني على أساس محافظاتي.

وعلى إمتداد مهنته السياسية الطويلة، حاول بن غوريون تغيير نظام إسرائيل الإنتخابي مرات عدة. ففي أيلول 1954، صوتت قيادة حزب ماباي الحاكم التابع لبن غوريون وذلك ب 52 صوتاً ضد 6 لصالح ضم إصلاح إنتخابي في منصتها. أما التصريح الحاسم، في كل الأحوال، فقد أصدره، وبشكل سلبي، الأعضاء الـ 47 الباقين للحزب، الذين لم يشاركوا بن غوريون حماسته وغايته الإصلاحية و إمتنعوا عن التصويت.

في العام 1964، وبعد عام من إستقالته من منصبه كرئيس للوزراء، سلى بن غوريون نفسه بفكرة تأسيس حزب تعددي، ما يعني حركة مرتجلة منشأة لغرض واحد تعمل على القضية الوحيدة وهي الإصلاح الإنتخابي. ولأجل تلك الغاية ضم قواه مع قوى الحزب الليبرالي وإجتمع مع آري جابوتنسكي، إبن منافسه ما قبل تأسيس الدولة زائيف جابوتنسكي، كما إلتقى أيضاً برئيس هيئة الأركان السابق في جيش الدفاع الإسرائيلي وعالم الآثار المشهور يغال يادين. وسرعان ما تعلم بن غوريون، على كل حال، بأن رئيس الوزراء ليفي إشكول قد تنازل عن جهوده بلا طائل بوعده أحزاب صغيرة مختلفة بأنه سيعيق أية محاولة تتعلق بالإصلاح الإنتخابي على مدى السنوات الثماني الآتية. أخيراً، وعندما أسس بن غوريون حزب "رافي" في العام 1965، كانت مسألة الإصلاح الإنتخابي مركزية بالنسبة لمنصته، لكن بالوقت الذي إنضم فيه الحزب الى حكومة إشكول عشية حرب الأيام الستة، دفع الصراع اللائح في الأفق كل القضايا الأخرى جانباً.

تم تقديم مراسيم القوانين الداعية الى إنتخابات محلية الى الكنيست حوالي 10 مرات ما بين عامي 1958 و 1988 وذلك من قبل راعين مختلفين، بمن فيهم سياسيين بارزين من اليمين، اليسار والوسط يمثلون الإتجاه السائد في المجتمع. ومررت بعض القوانين قراءاتها الأولى، عاكسة بذلك وعياً وحذراً شعبياً واسعاً وتحرراً من وهم تأثيرات نظام التمثيل النسبي. في كل الأحوال، كانت كل محاولة كهذه في مجال الإصلاح تُهاجم من قبل الأحزاب الدينية، التي كانت دوماً تقريباً، وعلى خلاف باقي اللوبي المناهض للإصلاح، ممثلة في حكومات إسرائيلية عديدة، ولذلك فقد كانت في موقع يمكنّها من إعاقة أي تشريع إصلاحي.

وقد بدا لمرة واحدة بأن هناك مجال للتوصل الى إصلاح إنتخابي. ففي العام 1984، ومع ترنح الإقتصاد ووصوله الى شفير الإنهيار وإنقسام الكنيست بشكل متساو تقريباً بين كتلتي العمال والليكود، بدأ كبار الأعضاء في كلا الحزبين حواراً أنتج في النهاية حكومة وحدة وطنية، التي حلت في النهاية أزمة التضخم المفرطة. وكانت إحدى القضايا التي بدؤوا مناقشتها هي إصلاح النظام الإنتخابي، الذي كانوا قد إختبروا لتوهم عيوبه مباشرة، والذي أثبت على أنه كان بمثابة الكارثة بالنسبة للنظام السياسي كما كان التضخم المفرط بالنسبة للإقتصاد. وإنعقد هذا المنتدى لبضعة أشهر وبدأ يواظب العمل بإستمرار على قانون يدعو الى إنتخابات مناطقية جزئية. في كل الأحوال، لقد تم سحق هذه المحاولة مرة أخرى من قبل الأحزاب الدينية، التي هددت بقطع علاقاتها مع الليكود نهائياً إذا ما دعم الحزب الإصلاح الإنتخابي. كما أن شيمون بيريز، زعيم حزب العمال لم يظهر أية حماسة للفكرة التي ناضل من أجلها بصفته المشارك في تأسيس حزب "رافي" لبن غوريون. وبحلول الإنتخابات العامة التالية، كان قد تم التخلي عن جهود الإصلاح الإنتخابي.

وبحلول التسعينات، يئس معظم الإصلاحيين من تحدي المؤسسة الدينية، وتدبروا أمرهم بما هو متوفر مع فكرة الإنتخابات المباشرة لمنصب رئيس الوزراء وحده. ومع تفعيلها أولاً في العام 1996، والشروع بها ثلاث مرات قبل إلغائها في العام 2001، أفسدت هذه الفكرة مفهوم الإنتخاب الأكثري كله: تزويد ناخبين بفرصة تقديم قائمة بأسماء مرشحين لمرشح رئاسة الوزراء وقائمة مرشحين منفصلة لقائمة حزبية، نصف الإصلاح الغريب هذا أعطى الناخبين ، في الواقع، حافزاً أكثر، وليس أقل، للتصويت لصالح أحزاب أصغر. وعدا محاولة التغيير غير الشرعية والمشوهة هذه، كان الإصلاح الإنتخابي الناجح الوحيد لإسرائيل هو رفع سقف النسبة المئوية للدخول الى الكنيست الى مستواه الحالي البالغ 2 بالمئة.

وتتجنب قوانين الإصلاح السياسي العديدة المطروحة حالياً أمام الكونغرس، وبشكل دقيق، قضية الإصلاح الإنتخابي. وفي مسار مسح شخصي لصناع القانون في الكنيست، الذي جرى في أواخر العام 2006 وأوائل العام 2007، إكتشف هذا المؤلف بأن معظمهم أخذ النظام الموجود على أنه أمر مفروغ منه، سواء كان ذلك بسبب اليأس، التجاهل، أو النفعية. وبشكل واضح، كان ضغط اللوبي المناهض للإصلاح فعالاً للغاية بحيث أن الوحي الإصلاحي الأصلي لبن غوريون، ومحاولة الجيل التالي لتحقيقه، قد تبخر كله، حتى في الوقت الذي أصبح فيه من المستحيل تجاهل التعفن السياسي لإسرائيل.

يعطي المناهضون للإصلاح تفسيرات متنوعة ومختلفة لموقفهم، معظمها يميل الى إخفاء خوفهم من نظام جديد وغير معروف بحيث أن كثيراً منهم لديهم أسبابهم للشك بعدم إستمراريتهم سياسياً.
إنهم يحاججون، على سبيل المثال، بأن إسرائيل ليست بحاجة الى إنتخابات محلية لأن "إسرائيل – وإستشهاداً بكلام لوزير خارجية أسبق – بلد صغير وبأن ليس هناك من فرق بين تل أبيب و رامات غان". هذا المنطق يخلط المحلية مع الفيدرالية، حيث أن الإنتخابات التي يتم إجرائها ليست لأجل إحترام الفروقات والمميزات المحلية، وإنما لجعل المشرعين عرضة للمحاسبة أمام دوائرهم الإنتخابية بدلاً من أن يكونوا محاسبين أمام أجهزة أحزابهم. علاوة على ذلك، إن الفكرة بأن حجم إسرائيل يعيق إستخدام نظام الأكثرية لا أساس لها وهذا واضح. فالدانمرك، النمسا، فنلندا، والسويد، وكلها لديها تعداد سكاني يكاد يُقارن بتعداد إسرائيل السكاني، أجرت إنتخابات محلية لعقود من دون تأثيرمؤذ؛ وكذلك فعلت نيوزلندا، التي يعتبر تعداد سكانها البالغ 3.5 مليوناً أكثر قليلاً من نصف تعداد سكان إسرائيل. إن حقائق كهذه، سيكون لها مع ذلك تأثير هام على المعادين للإصلاحيين.
ويدعي بعض المنتقدين للتمثيل النسبي ،بأن الناخبين سيكونوا مجبرين، في نظام محافظاتي، على قبول ممثلين يختلفون معهم، لم يصوتوا لهم، والذين قد لا يميلون الى العمل وفق حاجاتهم الخاصة المعينة. وهذا الأمر يقتضي ضمناً بأن على أي ناخب عدم العيش حيث لا يستطيع الحصول على مرشحه المفضل المنتخب، وهو نقاش غريب وشاذ عندما يأخذ المرء بالإعتبار بأن قبول هزيمة سياسية بين فترة وأخرى هو حقيقة واقعة في أي نوع من أنواع الديمقراطية. علاوة على ذلك، إن الممثل المنتخب محلياً الذي يختار العمل على إرضاء الأذواق الوضيعة لمجموعة واحدة ضمن المجتمع الأكبر الذي يمثله إنما يؤدي الى عدم إعادة إنتخابه على الأرجح. ولهذا السبب، فإن السياسيين المنتخبين في نظام محافظاتي يميلون نحو البراغماتية والحداثة، متحاشين سياسات إقصائية أو طائفية.
أما معارضون آخرون للإصلاح فيحافظون على القول بأن الكنيست المنتخب محلياً سوف يتجاهل الأجندة الوطنية. وحتى الآن تثبت التجربة في أماكن أخرى من العالم بأن البرلمانيين المنتخبين محلياً يتدبرون القيام بالقضايا الوطنية بوطنية وفاعلية لا تقل عن الكنيست المنتخب وفق النظام النسبي. ومن دون شك، سوف تتوقع الجماهير الناخبة في المحافظة من ممثليها الإهتمام بشؤونهم المحلية عندما يقررون، على سبيل المثال، كيفية معالجة الموازنة المقترحة، وبأن المشرع سيقوم بالفعل بطرح صوته مقابل تعويض محلي. في كل الأحوال، سيكون على مرشح المحافظة أن يأخذ بالإعتبار أيضاً ما إذا كانت جماهيره الناخبة، التي ستكون جيرانه الآن أيضاً، ستوافق على تصويت موازنة فاشلة وعلى إنتخابات مبكرة كنتيجة لذلك.
هناك جدل شائع آخر في أوساط المناهضين للإصلاحيين يرجع الى النسيج الإجتماعي الحساس لإسرائيل. إن أقلمة النظام الإسرائيلي، بحسب ما يحذر البعض، سيضائل التمثيل السكاني الفريد والإستثنائي، كالعرب، الدروز، الأرثوذكس العصريين، ويهود الهاريدي، ويحرمهم بشكل فعال من إمتيازاتهم، خاصة من حق التصويت. ليس هناك من شك بأن التركيبة الإجتماعية الإسرائيلية فريدة، وسيكون من غير الحكيم تجاهل الأبعاد السياسية لهذا الواقع. أما السؤال، على كل حال، فهو ما إذا كانت الأقلمة ستؤذي هذه المجتمعات بالفعل، والجواب هو أنه من غير المرجح حصول ذلك. وبظل نظام مؤقلم، ستكون الأحزاب الكبيرة مجبرة على إنزال مرشحين مقبولين لدى المجتمعات المحلية التي يخدمونها على قوائمها الإنتخابية، مهما كانت أصولهم. ففي أميركا، على سبيل المثال، فضلت الدوائر الناخبة من السود أو اليهود، تاريخياً، ممثلين من الحزب الديمقراطي، رغم الحقيقة بأن هؤلاء الممثلين لم يكونوا بالضرورة يهوداً أو سوداً أنفسهم. علاوة على ذلك، وفي الأنظمة الإقليمية (المحلية) الموجودة حول العالم، تميل الحركات الإيديولوجية البرلمانية الزائدة والمنظمات غير الحكومية الى إنشاء تحالفات مع أحزاب سياسية كبرى للإستفادة من داعميهم، رغم صحة القول بأن هذه المجموعات لن تجني في نظام أكثري نوع النفوذ الذي تمتعت به حركتي "السلام الآن" و"غوش إيمونيم" في الماضي. ومن المرجح بشكل مساو أن يؤدي الإصلاح الى إبعاد أحزاب أصغر مثل حزبي "ميريتس" و "إيهود لومي (الوحدة الوطنية)" الى هامش الحياة السياسية. ومن المشكوك به، في كل الأحوال، أن يكون هذا هو الحال مع حزب شاس أو الأحزاب العربية المختلفة، التي تعتبر دوائرهم الإنتخابية أكثر إستقراراً و تواصلاً. هذه الأحزاب ستنجو وتستمر في نظام الإصلاح الإقليمي (المحلي)، رغم أن سياسييهم الذين سيبرزون سيكونوا أكثر عصرية وبراغماتية على الأرجح.
إن تأثير اللوبي المناهض للإصلاح هو أكثر قوة وقدرة في أوساط كبار السياسيين، الذين يرفض عدد منهم، وببساطة، إتخاذ موقف من القضية. إنهم، وبوضوح، قلقون بعمق من نفوذ وتأثير هذا اللوبي، ويفضلون عدم المواجهة مع ما يجب إعتباره تهديداً هاماً وبارزاً لمستقبل إسرائيل. إن أي إصلاح سيكون، بالتأكيد، صعب التخطيط والتنفيذ، مع ذلك فهذا ليس ذلك بالأمر الذي لم يجر في أماكن أخرى. كما أنه ليس بالأمر غير المسبوق في تاريخ إسرائيل. فإصلاح عام 1985

الإقتصادي، على سبيل المثال، إستلزم أيضاً إجراءات إجتماعية متفجرة، وقد تم الإعتراض عليها وتحديها من قبل مشككين أصروا على القول بأن ما ينجح في أوروبا وأميركا لا ينطبق في إسرائيل. بالواقع، إن الشعار الذي كان يكرره الى ما لا نهاية داعون إسرائيليون للتمثيل النسبي هو " إن إسرائيل مختلفة". وبإمكان معارضيهم الرد بسرعة بالمثل بأنها ليست كذلك.

قد يأخذ الأمر سنوات قبل أن يأخذ الإصلاح الإنتخابي ذي المعنى شكله، لكن في النهاية سيكون على إسرائيل الخضوع لتجديد وإصلاح سياسي كامل ودقيق، والذي سيكون فيه نصف مشرعيه على الأقل، والأمل أن يكونوا أكثر بكثير، منتخبين مباشرة في محافظات إقاماتهم. وبظل هذا النظام، سيكون الكنيست محكوماً بروح مختلفة، كنيست ستكون كتلته الحاسمة من صناع القانون المعتمدين على مجتمعهم المحلي، وبذلك سيكونوا مخلصين له، وليس لآلة الحزب. وسيمضي المشرعون المنتخبون مناطقياً قسماً كبيراً من عملهم الأسبوعي في دوائرهم الإنتخابية، في إتصال يومي مباشر مع ناخبيهم. وبذلك، ومع أولوياته التي وضعها له جيرانه بدلاً من منتديات الأحزاب، فإن قناعات عضو الكنيست ستكون أقل عرضة للضغط من قبل رؤساء الأحزاب وتلاعب المنظمات غير الحكومية الراديكالية. وستصبح، على سبيل المثال، إحتمالات القيام بإصلاح "قوانين إسرائيل الأساسية" بشكل مفاجئ وفظ لتلبية حاجات معينة للحكومة خاطفة وسريعة الزوال أمراًأقل ترجيحاً، لأن المشرع المنتخب مباشرة، والممثل الوحيد لمجتمعه في المجلس التشريعي، سيكون مدققاً، وعن قرب، أكثر بكثير في الأمر.

كما أن الكينيست المنتخب مباشرة سيرفع نوعية القيادة والحكم في إسرائيل، لأن إنتخاب مرشح ما سيعتمد على إرضاء الدئرة الإنتخابية المحلية لهذا المرشح، وليس على الطاعة العمياء لمن هم أعلى منه منصباً في الحزب. وبالنتيجة، فإن الناس الذين هم أكثر شجاعة، أكثر موهبة وإستقلالية من السياسي الإسرائيلي العادي اليوم سيبدؤون بالإنجذاب نحو الساحة السياسية. وفي نفس الوقت، سيتحسن إنتاج المشرع نفسه، حيث ستعتبر الخدمة في الكنيست بمثابة مهمة بدلاً من تعيين محمي سياسياً، ولن تعتبر تخلفاً في موقع تنفيذي بعد الآن.

وبما أن الحركات الصغيرة ذات القضية الواحدة ستجد من الصعب عليها، أكثر بكثير، الفوز بإنتخابات محافظاتية، فإن الكنيست المنتخب مباشرة سيكون أقل إنقساماً. وبذلك فإنه سيكون أقل عرضة لنوع الراديكالية التي أفسدت النقاش المحافظاتي ما بعد عام 1967 وفاقمت من الأزمة الإقتصادية ما بعد العام 1977. ففي نظام محافظاتي يخسر الراديكاليون قدرتهم على التلاعب بالأحزاب السياسية من خلال اللجان المركزية. وبدلاً من ذلك، سيكون عليهم الذهاب من دائرة إنتخابية الى أخرى سعياً للإنتخاب، فقط ليتعلموا بأن الناس تفضل صناع قوانين براغماتيين يركزون على المشاكل اليومية للناخبين بدلاً من الإنخراط، بحسب ما وضع الأمر هيرمنز، في " تطلعات عالمية" لم تختبر مطلقاً " الوقائع المستعصية للتجربة الحقيقية".

علاوة على ذلك، إن تخفيض عدد الأحزاب سيزيد من إستقرار الحكومة. فالإئتلافات ستساوم عدداً أقل من الأحزاب وسيكون من الأسهل عليها إنشاء مساومة، في الوقت الذي سترى فيه الحكومات إنقلابات أقل وتعاوناً أكبر بين الوزراء. وهكذا، أيضاً، ستدوم الحكومات فترات أطول وتصبح أقل إنتفاخاً بالمسؤولين المعينين لأسباب سياسية، وستصبح أكثر قدرة على التخطيط الطويل الأمد. أخيراً، وبما أن النظام يجتذب تدريجياً قادة أفضل وينتج حكومات أفضل، فإنه سيلقى عدد حضور ناخبين أكبر، وسيلقى ، وهو الأهم، ثقة وإحترام أكبر من الشعب عموماً.

هذه التغيرات الصعبة لكن الضرورية تتطلب قائداً جاهزاً لمواجهة اللوبي القوي المناهض للإصلاح، ما يشبه كثيراً المواجهة التي تطلبتها الخطة الإصلاحية الإقتصادية للعام 1985 مع قوى مؤيدة للوحدة من اليسار وقوى مؤيدة لحقوق الشعب الإقتصادية من اليمين. إن الأزمة السياسية التي يواجهها النظام الإسرائيلي اليوم ليست أقل شؤماً من الكارثة التي واجهها الإقتصاد الإسرائيلي في منتصف الثمانينات. إنها تهدد وحدة وقوة ومستقبل إسرائيل، بنفس الطريقة تقريباً التي أضعف فيها التمثيل النسبي جمهورية ويمر. لذا، فإن معالجة هذه الأزمة ستتناول نفس الرؤية، القرار والنزاهة التي عبر عنها قادة إسرائيل في ذلك الحين، والتي نادراً ما يعبرون عنها اليوم. ومع ذلك، واليوم كما البارحة، ليس هناك من شيئ لا يمكن القيام به. الأمر يستلزم قيادة فقط.